للاستثناء، اشبه ببدل الشيء من الشيء بعض من بدل البعض من الكل وقال
في موضع آخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من
تلك الابدال التي تليت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق
انتهى وأما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه أن
زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلو
بين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا
زيد اذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه الحلول بان تقول ما فيها
الا زيد انتهى وهو كلام حسن **قال الدماميني** وعلى
قول الشلوبين فتكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا
الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق
العبادة الا الله انتهى ه قال ناظر الجيش واما القول بالخبرية في
الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية
وقد ضعفوا القول بالخبرية بثلاثة وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر
لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى
لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليتبين به ما
قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا
يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان **والجواب** عن هذه
الامور اما الاول فهو انه فرع ثبوت ان مذهب سيبويه ان حال
تركيب الاسم المعظم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع لما كان
مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعف حين
ركبت وصارت كجزء الكلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل
عملها في الاسم ايضا لكن بقي عملها في الاسم لقرب المعمول وجعلنا هي
مع معمولها بمنزلة مبتدا والخبر بعض هذا على ما كان عليه من التجرد في

واما الثاني

69

واما الثاني كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثالث فلا نسلم ان الاسم
لا هو المستثنى منه وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء
مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثناء
فيه انما هو من شيء مقدر لجهة المعنى ولا اعتداد بذلك
المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائما خبر عن
زيد ولا شك ان زيدا ما جعل في قولك ما قام الا زيد مع انه مستثنى من
مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد وعلى هذا لا منافاة بين
كون الاسم المعظم خبرا عن الاسم قبله وبين كونه مستثنى منظورا
فيه الى جانب المعنى التقديري واما الثالث فهو ان يقال قولكم ان
الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر
بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم
وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام **واما**
الاقوال الثلاثة الاخر فيغني النظر لا نحمل عليها فاخرها ان الا ليست
اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم
لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والا
التقدير لا اله غير الله في الوجود ولا شك ان القول بان الا في هذا
التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية
وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران
نفي الالهية عن غير الله تعالى واثبات الالوهية لله تعالى
ولا يفيده التركيب حينئذ وان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا
اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان
مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق **قلت**
وقد قال به بعض الحنابلة ايضا قال وان كان مفهوم صفة فقد

بل مقدرا جعله خبرا
النفي وجعله مستثنى منظورا فيه الى الجانب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)